

بمناسبة اليوم العالمي للتراث

# جذور التراث

## فلسفة الارتقاء من عراقية الأمس إلى حداثة اليوم



**د. خميس بن عبيد العجمي**

رئيس الاتحاد العربي للمدارس الخاصة  
رئيس مجلس أمناء مدارس كينو الخاصة بسلطنة عمان



قيل : " الأمة التي لا تعرف ماضيها، لا يمكن أن تبني حاضرها أو ترسم مستقبلها، فبقاء التّراث حيّاً بقلوب الأجيال، فرصة لصنع مستقبل لا يفنى ولا يخشى عليه من الأهوال".

ففي يوم التّراث العالميّ الذي يصادف 18 أبريل من كلّ عام، تتجلّى أهمية الموروث الثقافيّ كأساس متين لبناء هويّة الأمم بشكل عامّ، والأمة العربيّة وتماسكها على وجه الخصوص، إذ إنّ التّراث العربيّ بتنوّعه وعمقه التاريخيّ يمثّل حلقة وصل بين ماضٍ مجيد أصيل متجذّر فينا، وحاضرنا معاصر متطورّ معنا، وهذا المزيج هو ما يشكلّ منطلقاً وأساساً لصنع مستقبل مشرق قادر على حماية أصوله وموروثه أمام انفتاحات العالم وثوراته.

وهنا يتحتّم على السياسات الحكوميّة أن تقوم بدورها لتحقيق توازن دقيق بين حماية الإرث الثقافيّ لمجتمعها من جهة، والقيام بالاستثمار الاقتصاديّ المستدام فيها من جهة أخرى، ممّا من شأنه أن يضمن استمراريّة هذا الموروث التّراثي، ويعزّز من دوره في تحقيق التّميّة الشّاملة المنشودة.

ومن منطلق كون التراث لا يتعلّق بالماضي وحسب، وإنّما هو بذرة لمستقبل ينتظر الأجيال، فإنّه ليس بالحمل والعبء الثّقيل، وإنّما هو ما سيرفع من شأن المجتمعات العربيّة إلى آفاق لم تعهدها من قبل إنّ تمّ الاعتناء به وصونه وحمايته من الاندثار، وتطوير أدوات نقله للأجيال الجديدة، والعمل على الاستثمار فيه من مختلف الجوانب المجتمعيّة، شريطة دمج وربطه بوشائج من الثّقافة العربيّة، من لغة ودين وعادات وتقاليده، إذ إنّها ستشكّل بترابطها سلاحاً لا يستهان به لمواجهة التّحدّيات التي تقف بالمرصاد للأمة العربيّة العملاقة.



فمن خلال مزج التّراث والثقافة العربيّة ستغدو ذاكرة الماضي حاضر اليوم، وخطوات الأّمس المتعثّرة دافع اليوم للتّقدّم المتأّهب، فهما بمزجهما سيشكّان حجر الزاوية في بناء مستقبل أفضل لأبناء الأمة العربيّة، بوجود رؤية واضحة، وإرادة سياسية، واستثمار في الإنسان، فمن خلال اللغة العربيّة سيصنع جسر وحدة وهويّة مشتركة وتوحيد عربيّ يقاوم أيّ تشّتيت أو تفتيت يراد بشعوبها، ومن خلال تاريخها المشترك يظهر إرث واحد لا تفرقة فيه، بأمّجاده وانكساراته، وما يحمله من ذاكرة جماعيّة تعزّز الانتماء العربيّ المشترك، ومن قلب فنونها وآدابها وعلومها تتولّد ثقافة مقاومة الانقسام والتّشّردم، ويظهر صوت للأمة من كلّ تنافر وانفصال أعظم، ومشاعر عبر الحدود تتوحد وللمصاب تتألّم، وأمّجاد تتلى وتذكر في الشّعْر والأدب والإعلام وللأجيال تلهم.

ومن جانب آخر يظهر بالموروث والتّراث القيم العربيّة المشتركة من كرم وتسامح وإقدام فلا خوف في كلمة الحق من لومة لائم، وهناك دوماً دعوة لا تفنى ولا تبلى بتعايش سلميّ ودائم، من أجل صنع نشيج مجتمعيّ متين مع معتقداته ومبادئه متلائم.

وحتّى يكون استثمارنا في تراثنا صحيحاً وذا بوصلة توجّهها دقيق، وجب علينا أن ندخل التّراث الثقافيّ في المناهج الدّراسيّة، ونعلّم الأجيال الانتماء والهويّة، ونشجّع الشّباب على الإقدام على السيّاحة الداخليّة، بما فيه تعميق وارتباط لهم بالأرض والتّاريخ والقضيّة، ويكون ذلك من خلال إنشاء متاحف افتراضيّة للآثار العربيّة، وتصميم مواقع إلكترونيّة تعليميّة عن الحضارة العربيّة كتصميم حكايات عن التّاريخ العربيّ بصيغة تفاعليّة، وإنشاء منصّات للترجمة ونشر الأدب العربيّ عالمياً بنسخ رقميّة.



فضلاً عن ضرورة التوجّه نحو توليد الدّخل من خلال التراث، والتوجّه نحو صناعة الاقتصاد الإبداعي، من خلال دعم الصّناعات التراثيّة من حرف يدويّة، وسياحة ثقافيّة، والعمل على الاستثمار في الأفلام والمسلسلات التاريخيّة التي تروي قصص العظمة العربيّة، إلى جانب تسويق المطبخ العربيّ والوجبات التراثيّة، والمضيّ قدماً في تعزيز الحوار بين الأجيال لإحياء التراث من خلالهم، بتشجيع مشاركتهم في مهرجانات شعريّة، ومسابقات فنون تقليديّة، وتصميم أرشيف رقميّ عربيّ موحد. وهناك العديد من النّماذج العربيّة التي صانت مورثوها وتراثها، وعدّته ثروة وطنيّة لا مساومة فيها ولا إندثار لها، ولا تنازل عنها، قد سعت دول الوطن العربيّ لإبراز تراثها الحضاريّ المهيول، وربطه بالحدث المعاصرة، في خطوة لتأكيد أنّها تتعدّى مجرد كونها رقعة جغرافيّة وحسب، وإنّما هي مهد للحضارات وجسور ربط بين الشرق والغرب، وبوتقة انصهار لعظمة الماضي والسّعي الحثيث لليوم وطموحات الغد، فمن الأهرامات إلى ناطحات السّحاب، ومن المخطوطات القديمة إلى التكنولوجيا الحديثة، يمزج العالم العربيّ بين الأصالة والابتكار ضمن لوحة زمنيّة مذهشة نادرة اللون والملمس والتصميم، فهو ليس ماضياً يحكى وحسب، بل حاضر يبنى ومستقبل يبتكر، تتلاقى فيه الحضارات، ويحيا فيه التراث في قلب الحدث دون تناقض أو انتقاص من أصالته.

فقد مثلت إسهامات الوطن العربيّ العلميّة والفكريّة بشكل قويّ على خارطة العالم منذ القدم، فمن مراكز للترجمة، وجامعات عريقة، وعلماء بعلوم ومعارف غيرت مسارات العلم عالمياً لا محلياً وحسب، وما قدّمته من فنون وهندسة معماريّة وقصور وقلاع ومساجد، مهّدت لصنع مستقبل حدثيّة يظهر تطوّراً عمرانياً واقتصادياً يصل الحاضر بالمستقبل، من مثل مدن المستقبل كمدينة نيوم في السعودية، وناطحات السحاب كبرج خليفة في دبي، وأبراج الكويت، والبنية التحتية المتطورة كمطار الدوحة الدولي، وموانئ جبل علي، فضلاً عن قيامها بالاستثمار في الذكاء الاصطناعي في مشاريع مثل مشروع البحر الأحمر، ومشاريع الطّاقة المتجدّدة في المغرب والإمارات، وسعيها لنشر الثقافات المعاصرة مع الحفاظ على الهوية من خلال السينما والمهرجانات، والأدب والفنون، والموسيقى العصريّة.



فمن تاريخ تليد، يصنع مستقبلاً ومجداً طارفاً لهذه الدول، فعلى سبيل المثال سعت مصر للدمج بين حماية تراثها الفرعوني والإسلامي والقبطي، وتطوير مشاريع سياحية كبرى كالمتحف المصري الكبير، من منطلق سعيها لتحقيق التوازن بين الحفاظ على الهوية والاستثمار الاقتصادي.

ومن جهة أخرى قامت الإمارات العربية المتحدة بإنشاء مؤسسات تمثل لديها جسوراً ثقافية للربط بين ماضيها وحاضرها، وتعزيز مكانتها الدولية كمركز ثقافي عالمي، من مثل مركز الشيخ زايد للدراسات والبحوث ومتحف "اللوfer أبوظبي".

ومن منظور أردني، فقد عملت الأردن على تطوير مشاريع مستدامة تعمل على تمكين المجتمعات المحلية اقتصادياً مع الحفاظ على تراثهم الثقافي، من مثل مشروع سياحة المجتمع المحلي في مناطق البتراء ووادي رم، وفي لبنان، أسهمت مبادرات إعادة إحياء المدن القديمة مثل جبيل وصيدا في تعزيز الهوية الثقافية وخلق فرص اقتصادية جديدة.

ومن نظرة استشرافية تنطلق من سلطنة عمانية الحبيبة، يظهر نموذج رائد يعكس صونها للتراث وحفاظها على الموروث الحضاري العريق، ودمجها له في نسيج المجتمع المعاصر، مما أكسبها مكانة لا تدانيها مكانة، وجعلها وجهة ثقافية متميزة تجمع بين أصالة الماضي وتفرد الحاضر، وتمتزج فيه العراقة ومع الحداثة، لتصوغ هوية فريدة تجذب الزوار من انحاء العالم كافة، إذ تنطلق من ذلك من فخر وانتماء بتاريخها العظيم كقوة بحرية وتجارية امتد نفوذها من شرق أفريقيا إلى شبه القارة الهندية، وتنطلق اليوم بثقة نحو المستقبل ببنية أساسية متطورة واقتصاد متنوع.

فالمستقرئ لتاريخ سلطنة عمان يجد أنها كانت مركزاً تجارياً مهماً في العصور القديمة، وتلعب دوراً محورياً في انتشار الإسلام عبر طرق التجارة البحرية، ومن خلال معالمها الأثرية كانت هناك ترجمة واقعية ماثلة لبراعة الهندسة العسكرية والعمارة الإسلامية والتصاميم الفريدة، وعظمة تاريخها القديم الذي انعكس في القلاع والحصون والكهوف، وبفنونها التقليدية وموسيقاها الأصيلة وصناعاتها الحرفية يظهر حرصها على ثقافتها وتقاليدها ورموز هويتها الوطنية، والمطلع على حاضرها يجد كل ما سبق ماثلاً في حضاراتها العمرانية المعاصرة، بوجود تصاميم تجمع بين الماضي والحاضر كدار الأوبرا السلطانية، وهي أول دار أوبرا في الخليج، و"متحف عمان عبر الزمن" بإمكاناته المهيولة المبهرة.



ومن خلال رؤية عمان 2040، توجّهت السياسات نحو تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط، والتركيز على السياحة والصناعة والطاقة المتجددة المستدامة، فكانت سلطنة عمان نموذجاً يحتذى به في سعيها لإحداث نهوض وتنمية لمجتمعاتها من خلال احترام الماضي وربطه بتقدّم الحاضر، ومن خلال إحداث توأمة لا انفكّك لها بين التّراث والمواطنة والانتماء للوطن، إذ إنّ المواطنة لم تكن يوماً في سلطنة عمان مجرد انتماء إداريٍّ للدّولة وحسب، بل هي إحساسٌ بالهويّة الجمعيّة التي تتشكّل عبر تراكم التجارب والتاريخ والثقافة، فالهويّة العمانيّة تشكّلت عبر توازن دقيق بين الأصالة والمعاصرة، والتّحديث لم يكن يوماً على حساب التّراث، بل جاء امتداداً له، وقد جاء الحفاظ على الهويّة الثقافيّة في ظلّ التّحوّلات العالميّة بمثابة مقاومة للانصهار الثقافيّ الذي يهدّد الكيانات التاريخيّة.

فمن خلال المبادرات الوطنيّة، تسعى السّلطنة إلى جعل التّراث ذاكرة حيّة، لا مجرد قطع أثريّة تروى عنها الحكايات، لذلك فقد قامت بإنشاء مراكز للزّوار في المواقع الأثريّة كجسر يربط الماضي بالحاضر، ويتيح فرصة لتأمّل التاريخ لا بوصفه وقائع جامدة، وإنّما كتجربة حيّة تنبض بالمعرفة، ممّا يتيح فرصة لزيارة أماكن تكشف عن إسهام الإنسان العمانيّ في بناء حضارة متكاملة، فضلاً عن تنفيذ عمليّات صيانة وتأهيل للمواقع الأثريّة من منطلق الرّغبة في تحقيق مقاومة ومناعة لها ضدّ النّسيان والتآكل الثقافيّ، فصيانة التّاريخ تعني الاعتراف بالجهود التي بذلها أسلافنا في بناء صرح الحضارة، كما تعني استدامة ذاكرة الأجيال القادمة، بحيث لا يصبح التّراث مجرد سرديّات من الماضي، بل امتداداً حياً للحاضر والمستقبل، امتداداً يعكس الهويّة الوطنيّة ويؤكد استمراريتها.

إلى جانب ما قامت به من تجهيزات للمتاحف التي لم تعدّها أماكن لحفظ القطع التاريخيّة وحسب، وإنّما جعلتها مختبراً فكرياً وفنياً يمكن الإنسان من إعادة اكتشاف ذاته من خلال التأمّل في ماضيه، فالتّحديث لا يعني التّخلي عن الأصل، وإنّما هو إعادة ترتيب المعرفة التاريخيّة في سياق حديث يواكب العصر، ممّا يجعلها أكثر جاذبيّة وتأثيراً في نشر الوعي الثقافيّ وتعميق الإدراك بقيمة التّراث.



فضلاً عن حملات البحث الأثريّ لاستكشاف الماضي الذي يغطّي سبات عميق لبثّ الحياة فيه من جهة، ومن خلال القيام برحلة إنسانية لفهم كيفية تواصل الحضارات عبر الزمن، وكيفية تشكل التراث كهوية جامعة للبشرية، فكان في استقطاب البعثات الأثرية من مختلف دول العالم فتح لباب الحوار الثقافيّ العابر للحدود.

وأخيراً من خلال اعتزاز السلطنة بالحرف التقليدية التراثية، إذ قامت بجعلها امتداداً لهوية المجتمع، وانعكاساً لفكره وإبداعه، إذ قامت بدمجها ضمن المنشآت السياحية، من باب الرغبة بإعادة الاعتبار لقيم العمل اليدويّ كمصدر للمعرفة والتعبير الثقافيّ، وكرمز للاستدامة الثقافية والحوار بين الأجيال.

إنّ كلّ ما سبق من مبادرات لم يكن لها لترى النور لولا وجود الإعلام الذي لعب دور منصة لصياغة الوعي الجماعيّ، فمن خلال تقديم محتوى يعزّز الهوية الوطنية، يصبح الإعلام أداة لخلق تماسك اجتماعيّ يواجه تيارات العولمة، ومن خلاله يتم ترسيخ القيم التي تجعل الفرد يدرك أنه جزء من منظومة اجتماعية متماسكة. إنّ مثل هذه التجارب المتنوعة تؤكد فكرة كون التراث يتجاوز الذكريات والآثار، ليصبح قوة حيّة تسهم في بناء الهوية الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بتطبيق وتبني إستراتيجيات مدروسة تجمع بين الحفاظ على الأصالة والانفتاح على المعاصرة، فالتراث مخاض حضارات وأمم بأكملها يحرك بتواجده تنمية المجتمعات ويحفز نهضتها، ويعزّز الروابط بين أبناء الأمة العربية، ويوجههم نحو بناء مستقبل يستند إلى جذور عميقة وثقافة غنية.

ولو تعمّقنا وقمنا بسبر أغوار هذه التجارب ذات البصمات المؤثرة، فإننا للوهلة الأولى سيبدو لنا الأمر منظماً وسهلاً وقابلًا للحدوث، إلّا أنّ حاله كحال أيّ فكرة تنموية وتمكينية للمجتمعات العربية لا بدّ من أن يكون هنالك عقبات وعثرات تقف في طريق تنفيذها، من مثل الاستعمار الثقافي ومحاولات طمس الهوية، والانقسامات السياسية التي تقوّض أركان الوحدة العربية، وضعف الاستثمار في المشاريع الثقافية المشتركة، وتحديات تتعلق باستدامة الحفاظ على التراث مع التطور السريع، وكيفية اتباع طرق مواكبة للعولمة دون فقدان الهوية، وغيره الكثير من تحديات وجب التصدي لها والوعي بها واستباق حدوثها.

وبعد، فإنّ التراث ليس مجرد ذاكرة تاريخية، بل هو بحقّ ثروة اقتصادية، إلّا أنّه يحتاج إلى سياسات ذكية توازن بين الحفاظ عليه واستثماره، وتصنع منه ثروة لأمة عملاقة آن أوان التفاتها لماضيها العريق لصنع أمجادها القادمة.